

مجلة العلوم الاقتصادية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/



الآثار الاقتصادية للعولمة علي الدول النامية

مــراد سيســاوي
جامعة باجي مختار– عنابة – الجزائر

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الاثار الاقتصادية للعولمة علي الدول النامية ، وكيفية التعامل معها والحد من مخاطرها . اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي اضافة للمنهج التحليلي الوصفي . من اهم نتائج الدراسة انه بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية خلال الفترة (2003م – 2013م) وتضاعف نسبة الصادرات والواردات في السلع والخدمات الي الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) ، ولكن نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية ظل ثابتاً خلال هذه الفترة حوالي 18% رغم ان سكان البلدان النامية يشكلون 75% من اجمالي سكان العالم . كذلك بالرغم من الزيادة الملحوظة في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال العقود الثلاثة الماضية الا ان الدول المتقدمة استأثرت بالنسبة الاكبر من اجمالي تدفقات الاستثمارات بما يعادل حوالي 60% بينما نالت الدول النامية حوالي 40% من جملة هذه الاستثمارات . من اهم توصيات الدراسة ان علي الدول النامية اتخاذ مجموعة من السياسات لتهيئة المناخ للاستجابة لمتطلبات العولمة الاقتصادية وعلي راسها العمل علي تطوير الطاقات الانتاجية للبلدان النامية وتفعيل الدور المؤسسي ودعم الهيئات الرقابية ، ومحاربة الفساد المالي والاداري .

ABSTRACT:

This study aimed at examining the economic impact of globalization on developing countries, as well as exploring how these countries can deal and mitigate the risk associated with these impacts. The study depended on the historical and the descriptive analytical methods. The study most important findings indicated that although the volume of international trade had increased during the period (2003-2013) coupled with the rise in the percentage of export and import in goods and services to the Gross National Product (constant price), but the share of developing countries in international trade remains constant throughout this period (18%) although the population of these developing countries represent around 75% of the total world population. Moreover, despite the remarkable rise in the volume of foreign direct investment during the last three decades, nevertheless, advanced countries got the largest share from the flow of foreign direct investment (60%), while the developing countries share amounts to 40%. The study most important recommendations call for the developing countries to undertake certain policies in order to prepare the ground for the requirements of economic globalization, on the top of them developing their productive capacity, besides activating the role of institutions, supporting of supervisory institutions, and combating financial and administrative corruption.

الكلمات المفتاحية: العولمة الاقتصادية، الرأسمالية، النظام العالمي الجديد، التنمية، الدول النامية.

المقدمــة:

شهد العالم خلال عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من التغيرات الدولية، و لعل أهمها إنهيار جدار برلين في نوفمبر 1989م. و إنهيار المعسكر الاشتراكي الذي يقوده الاتحاد السوفييتي (سابقا) و كان ذلك إيذانا بانتهاء الحرب الباردة، و ظهرت في الأفق محددات و آليات جديدة من الأفكار التي تبنتها المنظومة الرأسمالية و انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة هذه المنظومة تحت مسمى نظام القطب الواحد أو " النظام العالمي الجديد ". تلك التغيرات زادت من الترويج للخطاب السائد آنذاك و هو أن المنظومة الرأسمالية قد انتصرت و تربعت على المسرح الاقتصادي على المستوى العالمي دون منازع. هذا الخطاب الذي دعمه " فرانسيس فوكو ياما " في مؤلفه " نهاية التاريخ " و الهدف منه هو إقناع العالم بأن " الرأسمالية " ستصبح هي ديانة الإنسانية إلى الأبد. و بالتالي شهدت نهاية القرن العشرين دعوات كثيرة على المستوى العالمي لمفاهيم و افكار و مرجعيات ووضع آليات ما أطلق عليه بـ: " العولمة الرأسمالية، العولمة الليبرالية، العولمة الإقتصادية أو العولمة " فأصبحت العولمة من التعابير أو المفاهيم الأكثر شيوعا في التحليل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي . في السنوات الأخيرة. هذا المفهوم في الواقع لا يعبر عن ظواهر جديدة، بل هو امتداد لمفهوم النظام العالمي الجديد بمعطياته و آلياته و محدداته، و العولمة ارتبطت كثيرا بالثورة الصناعية الثالثة التي من أبرز مظاهرها تكنولوجيا الإعلام و الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة.

مشكلة الدراســة:

ما هو مفهوم العولمة ؟ و ماهي الأهداف التي ترمي اليها؟ و ما هي انعكاساتها الاقتصادية على الدول النامية؟

أهمية الدراســة:

- التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الدولية من عملية تفكيك و اعادة ترتيب العالم بناءا على تصورات و رؤى مختلفة.
- ما تفرضه العولمة الاقتصادية على الدول النامية من تحديات كبرى قد تزيد من عمق الاختلالات و المشاكل التي تعانيها.

أهداف الدراسة:

- محاولة التوصل الى مفهوم العولمة الاقتصادية، و العوامل و الأدوات التي تستخدمها الدول الرأسمالية المتقدمة من أجل ترسيخ هذه الظاهرة.
- ابراز الأهداف الخفية و الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية، و كيفية التعامل معها و الحد من مخاطرها.

منهج الدراســة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في التأصيل المفاهيمي للظاهرة و ما يتطلبه المنهج الوصفي التحليلي من جمع المعلومات و تنظيمها بما يوضح العولمة الاقتصادية و اهم مظاهرها و آثارها.

الدراسات السابقة:

دراسة : السيد يسين و آخرون ، (2000م):

الدراسة ركزت على وضع و صياغة اصطلاح العولمة و مفهومها و بالذات العولمة الاقتصادية، و العوامل المساعدة على شيوعها و ما تفرضه على الدول العربية من تحديات مصيرية في عديد المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية و التكنولوجية و غيرها.

دراسة : محمد ابراهيم عبد الرحيم ، (2009م):

خلصت الدراسة أنه رغم تعدد النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و كذا النظريات المعتمدة على فكرة الدولة و محدداتها الذاتية و الميزة النسبية و من ثم انطلاقتها للخارج، إلا أنه لا يمكن فصل العولمة الاقتصادية عن تبادلات التجارة الخارجية.

دراسة : نوري منير ، (2010م):

تهدف الدراسة الى اعطاء تصور حول العولمة الاقتصادية بصفة عامة و السياسات الاقتصادية الممارسة في ظلها بصفة خاصة. وطبيعة العلاقة بين العولمة و الشركة في ظل التغيرات الأساسية الكبرى حيث أصبح لزاما على الشركات الاقتصادية العاملة خاصة في دول العالم الثالث احداث اصلاحات و تعديلات لمسايرة متطلبات العولمة الاقتصادية.

دراسة: فهد خليل زايد و محمد صلاح رمان ، (2015م):

ركزت على مفهوم العولمة و الأهداف الخفية التي ترمي الى تحقيقها على عكس ما تروج له المنظومة الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر صاحبة القطب الأوحد في عالمنا المعاصر. كما اعتبرت العولمة على أنها العاصفة التي تتعرض لها الرأسمالية و العالم ككل، و نادت بضرورة التحرك السريع للبحث عن البديل الذي يحمي العالم.

التأصيل المفاهيمي للعولمة و أهدافـــها :

العولمـــة: المصطلح و النشأة :

باتت مصطلحات العولمة، الكونية، الكوكبة أو الشمولية أو الشوملة من أكثر الكلمات استخداما في الأدبيات المعاصرة فـي السنوات الأخيرة الماضية. و على الرغم من تعدد المرادفات للتعبير عن العولمة إلا أن الكلمة الأكثر شيوعا هي: " GLOBALIZATION " التي يرجع ظهورها المفكر ريجي بينيشي في كتابه (Histoire de la Mondialisation) كترجمة في الصحافة المالية الأمريكية في منتصف الثمانينات من القرن العشرين و اصبح مصطلح العولمة كلمة رئيسية من المفردات المعاصرة(Régis Bénichi, 2008, P07). كما يشير البعض إلى أن هذا المصطلح شاع استعماله في عقد التسعينات من القرن العشرين إثر إنهيار كتلة المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا عام 1991م. حيث أنه قبل هذا التاريخ لم يكن لمصطلح العولمة مكان في القواميس و المعاجم اللغوية سواء العربية منها أو الأجنبية. و نتيجة لانتشار الظاهرة فقد ظهر المصطلح في القواميس(هيفاء عبد الرحمن التكريتي، 2010م، ص26). و الأدبيات التي ركزت على تحليل و توصيف العولمة كظاهرة، و أصبحت موضوع نقاش و جدل لاختلاف الآراء حول تحديد مصطلح العولمة و ماهية المضمون الذي يحتويه المفهوم مما نتج عنه تلك المرادفات. و تؤشر المرجعيات المختلفة التي أطرته عمليات تشكل موضوع التسمية و هو الموضوع الذي يطرح قبول المفردة المأخوذة من اللغة الانجليزية " Globalization " أخذت من كلمة " GLOBE " و معناها الكرة الأرضية، الأمر الذي جعل يترجمها إلى "الكونية" و هناك من إستخدام المفردة الفرنسية " Mondialisation " التي أخذت من اللفظة " MONDE " و التي تعني العالم و تقابله بالإنجليزية " WORLD UNIVERSE " إضافة إلى أن هناك من استعمل مصطلح " الشوملة " و هي من " الشمولية " (Totalitarianism) (فضيل دليو. و آخرون، 2001م،ص253) و رغم اختلاف الباحثين و خاصة العرب إلا أن الأغلبية تحبذ و تقبل بمفردة " العولمة " على حساب كل مرادفاتها. و تعمل على تعميمها مما جعل هذه الكلمة تتطور عن المعنى اللغوي إلى الدلالة الاصطلاحية بشكل سريع خاصة في بداية العقد الأول من القرن الحالي.

نشأة مصطلح العولمة:

كانت فترة نهاية الستينات و أواسط السبعينات من القرن العشرين تعد بداية الظهور لمصطلح " الكونية أو العولمة " حيث يعتبر عالم الاجتماع الكندي "مارشال ماك لوهان"، أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو، أول من أشار لذلك

بصياغته لمفهوم " القرية الكونية " (GLOBAL VILLAGE)، و هو الذي تنبأ أيضا بأن الولايات المتحدة الأمريكية (USA) ستخسر الحرب الفيتنامية (نوري منير،2010م،ص9). و انطلق ماك لوهان من الدور الإعلامي الذي لعبه التلفزيون أثناء حرب فيتنام، مستنتجا بأن تلك الشاشة الصغيرة قامت بتحويل المواطن من مشاهد إلى مشارك فعال في لعبة الحرب، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود ما بين الأفراد المدنيين و العسكريين. و أصبح الإعلام الإلكتروني محركا للتغيير الاجتماعي في وقت السلم. و كان للطفرة التكنولوجية الكبرى التي عرفها قطاع الإعلام و الاتصال طيلة العقدين الأخيرين من القرن العشرين الفضل الكبير في انتشار و شيوع مفهوم " القرية الكونية.

مفهـوم العولمة:

تناولت أدبيات العلوم الاجتماعية الحديثة و خاصة الإقتصادية منها مفهوم العولمة كأداة تحليلية لوصف المتغيرات الحادثة في مجالات مختلفة، فهي تنطوي على مفهوم ديناميكي يتحرك و يتشكل مع التغيرات العالمية التي تحدث. فالعولمة عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية و كيفية، و من خلال العمليات الأساسية المرتبطة بها ارتباطا وثيقا مثل حرية السوق، المنافسة، الابتكارات التكنولوجية، التحديث، انتشار عولمة الإنتاج و العولمة المالية المبنية جميعها على أساس الإعتماد المتبادل(شذا جمال خطيب،2008م، ص15-16). و عند تأمل المحاولة النظرية التي قام بها " جيمس روزناو " الذي يرى أنه " و إن كان يبدو مبكرا وضع تعريف كامل و جاهز يلائم ثم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الإقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا. و تشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة و المجموعات المقيمة "(السيد يسينو آخرون،2001م،ص26).

و يعرفها " توماس فريدمان " بأنها: " مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري، تتسم باللامركزية، و ترتبط بالتخلي عن الهيمنة و تبرز مظاهر واسعة من المنافسة الشديدة و عقد الصفقات المالية السريعة و قدرة الرأسمال على التحرك السريع من موقع إلى آخر و تشكيل جماعات و مؤسسات دولية تتقاسم اهتمامات مشتركة "(ماجد شدود، 1998م،ص13).

كما يرى " ديكين " أن العولمة: " هي نتيجة لعولمة الإقتصاد، فالنشاط الاقتصادي (يتعولم) و يعني بذلك أنه يتكامل وظيفيا عبر الحدود الوطنية بطرق غيرت حظوظ الدول و المناطق الإقتصادية. و أنها ليست دولية فقط. لأن (الدولي) يعني مجرد انتشار جغرافي متزايد، بينما العولمة معقدة أكثر و تعني تكاملا وظيفيا بين نشاطات منتشرة جغرافيا، و هي (عملية) لإحالة ثابتة و يرى بأن الشركات متعددة الجنسيات دورا محوريا في عملية العولمة "(جلال نوري السعدون،2009م،ص116).

كما أن هناك تعريفات لبعض المفكرين العرب الذين حاولوا صياغة مفهوم لظاهرة العولمة من بينها ما يلي:

تعريف " سمير أمين " الذي يعتبر من الأوائل الذين قاموا بصياغة مصطلح "العولمة"، في كتابه " إمبراطورية الفوضى " حيث يرى بأن: " العولمة الجديدة هي درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي، فإن كان النظام الرأسمالي القديم هو أول نظام عالمي في التاريخ المعني فالأمر لا يتعلق ببناء نظام عالمي جديد، وإنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيوليبرالي المتوحش"(جلال نوري السعدون،2009م،ص112).

و يرى الدكتور " صادق جلال العظم " أن العولمة هي: " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الانتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الانتاج و الرأسمال الانتاجي و قوى الانتاج الرأسمالية و بالتالي

علاقات الانتاج الرأسمالية أيضا. و نشرها في كل مكان مناسب، و ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و دوله. و العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط و مظاهره قد تمت "(مصطفى العبد الله الكفري،2008م،ص80).

و بهذا المعنى فالعولمة هي إشاعة نمط الإنتاج الرأسمالي على المستوى العالمي. أي خارج الدول الرأسمالية. و السؤال الذي يطرح نفسه: هل حقا يمكن تحقيق هذا الانتقال ؟ و متى سيتحقق ذلك ؟ و ما الفائدة من هذا الانتقال بالنسبة لكل من الدول النامية، الدول المتقدمة (المركز الأصلي)، الإقتصاد العالمي ؟

أما الدكتور " محمد الأطرش " يرى بأن العولمة الإقتصادية كتعريف مثالي تعني: " اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع و الخدمات و الرساميل و القوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية "(محمد الأطرش، 2000م،ص09).

معنى ذلك هو اختراق الحدود القومية و انحسار دور الدولة في الإقتصاد قد يؤدي هذا إلى انحسار كبير في سيادة الدولة ، و العامل الأساسي حسب محمد الأطرش في هذه الظاهرة هو ذلك الدور المتعاظم للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات (الشركات متعددة الجنسيات).

والمستخلص من تعريفات المفكرين الغربيين للعولمة و المفكرين العرب أن الفريق الأول يرى بأن العولمة هي الناتج النهائي لعملية تحول تاريخية كبيرة و مستمرة في المجتمع الدولي ككل، ترمي إلى تحويل العالم في حقول كثيرة إلى دائرة: اجتماعية، سياسية، اقتصادية و ثقافية واحدة. حيث تتلاشى فيها الحدود الجغرافية تحت صيغة اتساع حركة الاندماج و التفاعل و التناسق بين الدول باتجاه تحويل العالم إلى وحدة متفاعلة و مترابطة في ظل المنافسة و تكافؤ الفرص، و تتقاسم فيها الجماعات و المؤسسات المتشكلة اهتمامات مشتركة، و بالتالي يصبح الإقتصاد العالمي هو ثمرة اندماج و تفاعل الاقتصادات القومية. و العامل الأساسي في هذا كله هو الفكر الليبرالي الجديد (Néolibéral) القائم على: الإنتاجية، الحرية، السوق و الانفتاح العالمي. و الخطاب الذي يروجه هذا الفريق قائم على مفاهيم محددة و هي: الديمقراطية، المساواة، الحرية و كسر القيود، خطاب مفاده الزيادة في الرفاه الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و حاجة البشر التلقائية لقيم الحكم الذاتي و الكرامة، و النهج الرأسمالي هو الكفيل بتحقيق ما يرمي إليه الأفراد و المجتمعات، و هو الخيار الأوحد لكل الأزمنة كما يطلق شعارا ضخما "نهاية التاريخ".

بينما الفريق الثاني فله وجهة نظر مخالفة مفادها أن المدى الأبعد و غير المعلن للعولمة و الذي يتم إخفاؤه خلف ستار الاندماج الكلي للأسواق العالمية في حقول التجارة، و انتقال رؤوس الأموال و الأيدي العاملة و الثقافات هي إخضاع العالم برمته لقوة و ميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية، و إضعاف سيادة الدولة القومية على مواردها. و رعاياها و عن أية منافسة و تكافؤ للفرص و رفاه اجتماعي و الديمقراطية الذي يروجه له الخطاب النيوليبرالي في ظل هيمنة و قيادة دول المركز لهذا التحول العميق للنظام الرأسمالي، إضافة إلى سيادتها و سيطرتها على نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ. و المفتاح الأساس أو أمير المفاتيح للمنظومة الرأسمالية ككل الذي يسهل على شركاتها عملية التسلل بسلعها و نفوذها السياسي لأخذ ذلك الدور الريادي في نهب ثروات شعوب الدول النامية (اقتصاديات الجنوب الضعيفة) هو إلغاء النسيج الحضاري و الاجتماعي لشعوب هذه الدول باستخدام أرقى منجزات العلم و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

أهداف العولمة الاقتصادية: هناك أهداف معلنة يطرحها مؤيدو العولمة من اهمها(محمد ابراهيم عبد الرحيم، 2009م، ص13-14):

- محاولة تقريب التوجهات العالمي نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال مما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد العالمي.
- العمل على زيادة الانتاج و بالتالي تهيئة الفرص للنمو الاقتصادي على المستويين المحلي و العالمي.

- زيادة حجم التجارة الخارجية.
- زيادة رأس المال في العالم بالاستخدام الأفضل للعمالة ذات الكفاءة الانتاجية المرتفعة بالعمل على ايجاد حلول للمشكلات الانسانية المشتركة التي لا تستطيع الدول أن تحلها بمفردها مثل : انتشار أسلحة الدمار الشامل ، انتشار آفة المخدرات ، القضايا البيئية ، انتقال اليد العاملة من دولة الى أخرى.

والملاحظ أن هذه الاهداف تتماشى وما هو معلن عنه من طرف المنظمات الاقتصادية الدولية التي تلعب الدور الرئيس في التخطيط والتنفيذ لسياسات العولمة الاقتصادية مثل: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية إضافة الى الهيمنة التي تمارسها الدول الرأسمالية من خلال هذه المنظمات على الدول النامية ،مما يجعل الاهداف المعلنة تتعارض مع سياسات المنظمات الدولية فمثلا هدف تحقيق مستويات مرتفعة من التشغيل مما سيؤدي الى زيادة متوسط الدخل للأفراد. و بالتالي تحسين مستوى المعيشة يتعارض مع سياسات رفع الدعم عن السلع الأساسية، التحول نحو الخوصصة اضافة زيادة معدلات الضرائب وهذا سيؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة.

لذلك يرى مناهضوا العولمة الاقتصادية أن هناك أهداف أخرى غير معلنة (خفية) تسعى الى زيادة هيمنة البلاد الرأسمالية على الاقتصاد العالمي من خلال:

- انشاء تجانس في المفاهيم و المؤسسات و آليات العمل للأسواق العالمية و الاقتصاد العالمي، مع تفكيك النظم الانتاجية و المؤسساتية والاقتصادية للدولة الأمة، و تحجيم القطاع العام لصالح القطاع الخاص و تقليص نظم الرقابة الحكومية .
- كذلك تعميق الخلافات بين الدول و الحضارات سواء أكانت ايديولوجية، دينية، عرقية . لإضعاف دول الجنوب.
- فرض السيطرة القسرية على البلاد النامية من خلال نشر الثقافة الغربية على شعوبها حتى و ان استلزم الأمر حلا عسكريا مهما كانت مسبباته ، بقصد نهب مواردها و ثرواتها (تحديث في شكل الاستعمار التقليدي).
- فك الارتباط في مسألة الانتماء للدولة(بالقضاء على الهوية الثقافية و شاعر الانتماء) وربط الانسان بالعالم لإسقاط واضعاف هيبة الدولة .

مظاهر و أدوات العولمة الاقتصادية :

أولا: مظاهر العولمة الاقتصادية:

1. تغيير شكل و طبيعة التنمية الاقتصادية: فبعد أن كانت التنمية تعتمد بشكل أساسي على تعبئة الفوائض و التمويل الذاتي تحولت الى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية و الشركات المتعددة الجنسية. و بالتالي اصبحت التنمية هي تعبئة الفوائض و المدخرات (الاستهلاك) كناتج أساليب الاستهلاك الترفيهي (المتزايدة تحت ضغط الآلة الاعلانية الكبيرة) مما أدى الى احداث العجز في ميزات المدفوعات و تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية. وتركيز التنمية على الجانب الاقتصادي مع اهمال الجوانب الأخرى ،مع اعتماد نظام السوق يكون أساسا للتنمية في مختلف دول العالم(نوري منير، 2010م،ص13).

2. تضاعف التجارة الدولية في السلع و الخدمات: تضاعفت صادرات السلع للفترة 1948-1997 بنسبة 06% سنويا، والانتاج العالمي الاجمالي تضاعف بنسبة 3.7 % أما في السلع الصناعية فقد تضاعف 17 مرة ، و الانتاج العالمي الاجمالي تضاعف 08 مرات فقط (أحمد عبد العزيز و آخرون،2011م،ص86).

3. زيادة اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي : تعد مسألة التدويل المطرد الذي تشهده الساحة الاقتصادية العالمية وما حصل من تغيرات و تطورات منذ العقدين الأخيرين من القرن 20م ،أساس تغير المفاهيم على مستوى الاقتصاد الدولي، حيث لم يعد الحديث يقتصر على العلاقات الاقتصادية الدولية أو اقتصاديات التجارة (الدولية). بل تعداها الى

مستوى اقتصـادي عالمي رغم التشابك في آلياتـه و علاقاته و مشكلاته . هذا التدويل استوجب اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي و بروز مسميات حديثة مثل : النمور الآسيوية، والدول حديثة التصنيع. والدول الناهضة اقتصاديا وغيرها. ذلك ما جعل من عملية الاندماج و التكامل أهم العوامل المؤدية الى العولمة.

4. التنامي الهائل في اندماج و توسيع الأسواق المالية العالمية :أدت زيادة أوجه الترابط و التشابك و علاقات التأثر والتأثير بين مختلف دول العالم. وبخاصة في جانب الأسواق المالية(أو ما يطلق عليه عولمة الأسواق المالية) التي تتم فيها عملية تبادل و تداول و تصفية الديون والأصول النقدية و المالية خارج الحدود الوطنية.

و أن هناك ما أصبح يربط أمم العالم ببعضها الى البعض الآخر مثلما تقوم به الأسواق المالية العالمية التي تشمل سوق العملات و أسواق الأسهم و السندات و القروض و الأوراق المالية الأخرى. و مع زيادة حركة انتقال رؤوس الأموال عبر العالم منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين. و ثورة الاعلام و الاتصال، و الاستخدام الموسع للابتكارات المالية الحديثة، ما أدى الى انسياق الدول النامية الى الاندماج في الأسواق المالية العالمية(رمزي زكي، 1999م،ص ص63-65).

5. ثورة تكنولوجيا الاعلام و الاتصال :لعب التطور الهائل في تكنولوجيا الاعلام و الاتصال(التقدم التكنولوجي High-Technology) دورا هاما في اندماج و تكامل الأسواق على المستوى العالمي و قد ساعدت اجهزة الحاسب الآلي و الفضائيات و شبكة الأنترنت على التغلب على الحواجز المكانية و الزمانية بين الأسواق الوطنية المختلفة. وبذلك انخفضت تكاليف الاتصالات السلكية و اللاسلكية . و انخفضت المكالمات التليفونية بحوالي 60 مرة منذ العام 1930م(عبد الحميد عبد المطلب، 2008م، ص365-366).

مما ساعد على انجاز العديد من المعاملات المالية و التحويلات المالية و معرفة حركة تغير الأسعار . و سرعة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية دون تمكن السلطات النقدية و المالية من المراقبة الفعالة لهذه الحركية أو الحد منها. هذا ما انعكس بالإيجاب في تعميق ظاهرة العولمة الاقتصادية (عولمة الانتاج أو العولمة المالية).

6. تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة : اصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي من المصادر الرئيسية لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية .وهذا ما يؤكده البنك الدولي في مختلف تقاريره من منظور أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل للدول المستقبلة لرأس المال من المديونية الخارجية (الاقتراض الخارجي). حيث بلغت التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية أو الدولية نحو 315 مليار دولار عام 1995م . بزيادة نحو 40% عن سنة 1994م بينما وصلت في العام 2001م حوالي 600 مليار دولار(عبد الحميد عبد المطلب، 2008م،ص365).

ورغم انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2008م في العالم بأجمعه الا أنها كانت في زيادة مستمرة العام 2007م. و بانخفاض 14.2% بلغ اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي 1697 بليون دولار سنة 2008م. مع اتجاه غالبية هذه التدفقات الى البلدان المتقدمة التي تحتضن أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في السنة ذاتها و ترك ما تبقى منها 43.3 % الى البلدان النامية.

أدوات العولمة الاقتصادية:

1. المنظمات الاقتصادية العالمية: تزايد دور المنظمات الاقتصادية الدولية في ادارة و تعميق العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية و المالية و التجارية التي لها الأثر الكبير في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم (و بخاصة الدول النامية).

فقد انبثق عن انعقاد مؤتمر بريتون وودز تحت قيادة الدول الغربية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944م مؤسستين ماليتين :

-صندوق النقد الدولي (IMF) يهتم بإدارة السياسات النقدية الدولية.

-البنك الدولي للإنشاء و التعمير (IBRD) و المسمى حاليا البنك الدولي (WB) يقوم بإدارة السياسات المالية الدولية و توفير الأموال اللازمة لإعادة إعمار البلاد التي دمرتها الحرب، و تمويل المشاريع التنموية في الدول النامية.

-و تلاهما إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) ليكتمل الضلع الثالث في المثلث و كان ذلك سنة 1995م، ليستكمل بها الإطار المؤسساتي الدولي على الصعيد الاقتصادي.

هذه المنظمات خاضعة لسيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة و يتم توجيهها لتحقيق مصالح تلك الدول، مما جعلها في خدمة عولمة الاقتصاد الدولي. و في ذات الوقت إضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لتبقى عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا.

2. الشركات المتعددة الجنسيات: مؤسسات و شركات عملاقة عالمية النشاط يطلق عليها تسمية الشركات العالمية متعددة الجنسية، و عملت هذه الشركات على عولمة النشاط الإنتاجي، من خلال آليتين هامتين هما: التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر. كما ساعد دعم المؤسسات المالية الدولية و المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على تشجيع الخوصصة في العالم، و اتباع سياسة السوق الحرة، مما أدى الى مشاركة الشركات الأمريكية، الأوربية و اليابانية في راس مال الشركات في الدول النامية، و نقل المصانع من المراكز الرأسمالية المتقدمة الى أسواق العالم النامي الأقل تكلفة من حيث العمالة الرخيصة و المواد الأولية، ذلك ما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى البعيد.

3. العقوبات الاقتصادية: من الآليات المستخدمة من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة على الدول النامية لتحقيق منافعها و أهدافها في عولمة الاقتصاد هي العقوبات الاقتصادية بداعي حجج مختلفة منها: انتهاك حقوق الانسان، مكافحة الارهاب، محاربة انتشار الأسلحة النووية، محاربة المخدرات، حقوق الأقليات المستضعفة و غيرها.

4. التكتلات الاقتصادية الدولية و الاقليمية: تعد التكتلات أو الاتحادات الاقتصادية الدولية و الاقليمية نظاما عالميا جديدا يتبنى الايديولوجيا الرأسمالية و من أمثلة ذلك: الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك)، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) و غيرها من التكتلات. و تبقى التكتلات لدول الشمال تفرض على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة الدول المتقدمة و تسير بالدول النامية الى العولمة. هذه التكتلات تعكس الزيادة الحاصلة في درجة الاعتماد المتبادل و تقسيم العمل الاقليمي في مجالات التجارة و الاستثمار، و ينظر البعض الى هذه التكتلات على أنها عولمة جزئية تقوم في اطار العولمة الشاملة و في ذات الوقت جدار لمواجهة نمط العولمة السائد او كوسيلة تتبعها مختلف الاقتصاديات لمواءمة مشكلات التكامل الكوني التي تدفع اليه العولمة (أحمد عبد العزيز و آخرون،2011م،ص71).

5. تداول الأدوات المالية: يعد تداول بعض الأدوات المالية كالأسهم، السندات و العملات و غيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من و الى الاسواق المالية في الدول النامية. حيث ينتقل رأس المال من دولة الى اخرى في العالم ببيع او شراء تلك الأدوات بقرار من المرابين العالميين و مديري الشركات متعددة الجنسيات، و يكمن الخطر في الخروج المفاجئ لتلك الأموال لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما تملى عليه من شروط العولمة الاقتصادية و متطلباتها. مما قد يتسبب في أزمات اقتصادية كبيرة، مثل ما حدث لدول جنوب شرق آسيا في العام 1997م، و التي كان من أهم أسبابها التوسع في استخدام تلك الأدوات، حيث قام المستثمرون الذين يتمتعون بحرية التعامل في أسواق المال في تلك الدول بالمضاربة على عملاتها مما أدى الى اضطراب أسعار صرفها و إشاعة الرعب و التوتر و

ضعف الثقة في أسواقها و أثر ذلك سلبا في بقية الاقتصاد و مسيرة النمو الاقتصادي(فهد خليل زايد و محمد صلاح رمان، 2015م،ص56).

6. وسائل الاعلام و الاتصال: تعد الثورة الكبرى التـي أحدثها التقدم التقنـي في مجال البث الاعلامي من أهم الآليات التي سارعت بالنشـر و الترويج لأفكار العولـة، و ذلك تحت هيمنة و سيطرة الدول الغربية المتقدمة على اعتبار أن العولمة ترتكز على امتلاك المعارف العلمية و التكنولوجية و سرعة تبادلها و أجهزة الخدمات التي توفرها هذه المعارف و المعلومات، مع بقاء الدول النامية التابع و المستهلك لهذه الأفكار. الأمر الذي يدفعها للعمل على انشاء إعلام للتوعية من خطـر الأفكار و الثقافات الغربيـة التـي لطمس هوية تلك البلاد الناميـة.

الانعكاسات الاقتصادية للعولمة على الدول النامية :

انعكاسات حركة التجارة الدولية على الدول النامية في ظل العولمة :

باتت الأصول التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات سنة 1999م تزيد عن 36ترليون دولار، بما يقارب إجمالي الناتج المحلي لجميع دول العالم، حيث تتركز السلطة لهذه الشركات بصورة كبيرة في مؤسسات أمريكية و أوروبية تتحكم بنسبة 83 % من الإنتاج والتجارة العالمية 70% منها أمريكية شمالية و 26 % منها أوروبية و 4% يابانية مما يعني أكثر من58 % من هذه الشركات هي أمريكية الجنسية(سهام الدين خيري، 2012م،ص41). ومهما كانت الآثار الإيجابية على الدول النامية و بخاصة ما تم تسويقه في الجانب الاقتصادي مثل:

– ان العولمة تمثل البديل المتاح حاليا و المقبول للدول النامية من أجل التخلص من مشكلة التخصص في منتجات أولية ذات القيمة المضافة المحدودة .

– الاستفادة من التطور التكنولوجي في مجالات الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات و الإعلام و الاتصال و غيرها. وما توفره من ربح للوقت و التكلفة و مسايرة التطور.

– النظريات الحديثة للتجارة الدولية وما تروج له من اعتقادات أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي له الأثر الايجابي في زيادة الدخل القومي.

– ما توفره الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل للمعارف و التكنولوجيا و تنمية المهارات و الخبرات الانتاجية و التنظيمية و الادارية و التسويقية على مستوى المحلي ،و امتصاص البطالة.

اضافة الى الايجابيات الأخرى التي لا يزال يروج لها من خلال عديد السبل و الاجراءات. إلا أن النتائج الناجمة عن انفتاح و اندماج الدول النامية – سواء عن طواعية أو قسرا– في منظومة الاقتصاد العالمي تنذر بالعواقب الوخيمة التي قد تزيد من صعوبة المشاكل التي تعانيها تلك الدول:

- بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية عام 2003م الى 9.2 تريليون دولار وقد بلغت منتصف العام 2006م حدود 10 تريليون دولار(سهام الدين خيري، 2012م،ص41) ، وفي الفترة 2012–2013م تضاعفت نسبة الصادرات و الواردات في السلع و الخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة)،حيث زادت من 13 % الى 27% في البلدان المتقدمة ،ومن 20 %الى 40% في البلدان النامية(تقرير التجارة و التنمية، 2014م). في حين ظل نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية ثابت حول نسبة 18% بما فيها الدول المصدرة للنفط رغم أن سكان البلدان النامية يشكلون 75% من اجمالي سكان العالم.
- بالنظر لما يروج له دعاة العولمة و التحرير الاقتصادي من أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة – خاصة الدول النامية منها – من العملة الصعبة و بذلك التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات من خلال تغطية فاتورة الواردات دون الاضطرار لزيادة حجم الصادرات. و تشير البيانات الخاصة بالاستثمارات

العالمية الى انها بلغت سنة 2000م قيمة 1393مليار دولار بينما سجلت تراجعا ملحوظا عام 2001م على اثر أحداث 11سبتمبر بنسبة 40%. هذه الاستثمارات تركزت بنسبة 90% منها في الدول الصناعية حيث لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت الى الدول النامية أكثر من (162)مليار دولار عام 2002 و بقيت على هذا الحال حتى عام 2005م(سهام الدين خيري، 2012م،ص41). وانخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم بنسبة 16% في العام 2014م حسب التقرير الصادر عن الأونكتاد 2015م حيث بلغت قيمته 1.23ترليون دولار. و ذلك راجع الى هشاشة الاقتصاد العالمي و ارتياب المستثمرين في السياسات و اشتداد المخاطر الجيوسياسية و تمت مقابل الاستثمارات الجديدة تصفية بعض الاستثمارات الكبرى. و يكشف التقرير عن أن الصين أصبحت أكبر مستفيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2014م تليها (هونغ كونغ)(الصين) و الولايات المتحدة الأمريكية. بينما الاقتصادات النامية مجتمعة اجتذبت 681 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي لا تزال المنطقة الرائدة من حيث حصتها من تدفقات الاستثمار العالمي الوافدة. و تشكل الاقتصادات النامية نصف عدد المستفيدين العشرة الأوائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم وهي: الصين، هونغ كونغ(الصين)، سنغافورة، البرازيل و الهند(تقرير الأونكتاد، 2015م). و رغم هذه القفزة النوعية في معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في العقود الثلاثة الماضية إلا أن الدول المتقدمة تستأثر بالنسبة الأكبر من اجمالي تدفقات الاستثمارات الصادرة و الواردة بما يعادل حوالي 60% لتبقى الدول النامية تتلقى حوالي 40% فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ارتفع إجمالي ديون البلدان النامية من حوالي 2450مليار دولار العام 2004م الى حوالي 2606مليار دولار سنة 2005م ليسجل ارتفاعا ملحوظا بحوالي: 2622، 2810 و 3450 مليار دولار خلال السنوات 2006م، 2007م و 2008م على التوالي(التقرير الاقتصادي السنوي للدول الاعضاء بمنطقة المؤتمر الاسلامي، 2010م،ص75).
- تعرضت الأجهزة المصرفية لبعض الدول النامية للأزمات المالية الشديدة و لتدفق الاموال ذات المصادر غير المشروعة و محاولة دمجها في الاقتصاد (غسيل الاموال) و ما نتج عن المضاربة على عملات هذه الدول من هروب لرؤوس الاموال الوطنية للخارج بسبب إضعاف سيادة الدولة في مجال السياسة المالية و النقدية، كل ذلك نتاج إجراءات تحرير الخدمات المالية و إلغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات.
- أدَّى اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، في البداية، إلى تعزيز هذا الاتجاه، حيث تراجع النمو في البلدان النامية في الفترة 2008م/2009م بوتيرة أبطأ بينما عاد لينتعش بشكل أسرع مقارنةً بما حدث في البلدان المتقدِّمة. و نتيجةً لذلك، انخفضت نسبة مساهمة البلدان المتقدِّمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 79 % في عام 1990م إلى قرابة 60 % في العام 2012م، بينما زادت حصة البلدان النامية بأكثر من الضعف، أو من 17 % إلى 36 %، في الفترة نفسها، وبدأ معظم هذا التغيُّر ابتداءً من عام 2004م. إلا أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها البلدان المتقدِّمة تظل تشكل عاملاً حاسماً بالنسبة للنمو في البلدان النامية. فالواقع أن تراجع وتيرة النمو في هذه المجموعة الأخيرة من البلدان خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وخصوصاً في الفترة 2003–2007م، كان مرتبطاً بتزايد نسبة التجارة الدولية في تكوين الطلب الكلي في هذه البلدان(موقع البيان الاقتصادي أنترنت،2013م).

مما تقدم ذكره يتجلى الوضع غير المتكافئ في الاقتصاد العالمي بين الدول المتقدمة و الدول النامية حيث تبقى هذه الاخيرة تعاني في ظل تحولات العلاقات الاقتصادية الدولية تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للمنظومة للرأسمالية، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية و المشاركة من البلدان الاوربية و اليابان و روسيا مما شجع على تطبيق مبدأ " القوة الأمريكية". وما تفرضه من سياسات اقتصادية تدعو الى التحرير المتسارع لاقتصاديات الدول النامية اجبارها

على الاندماج في الاقتصاد العالمي و ما ينتج عن ذلك من تدهور مستمر بسبب العقبات التكنولوجية و الطبيعية و الاجتماعية أمام مشروع التنمية اضافة الى افقادها القدرة على حماية اقتصادياتها و بذلك الصناعات و المنتجات الوطنية أمام المنافسة غير المتكافئة مع منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة. مع افتقاد الدول النامية الى القدرة على تحقيق و تنفيذ مشروع تنموي وطني قائم على الاعتماد على الذات و سياسات تجارية كفؤة بعد انتقال عملية صنع القرار من الاطار الوطني الى منظمة التجارة العالمية. هذه التطورات و التراكمات المتسارعة قد تؤدي الى تفاقم الأزمات على الصعيد الاقتصادي ما يقود الى الزيادة من نسب الفقر و البطالة و المشاكل الاجتماعية و السياسية في هذه البلدان.

فـرص مواجهة الدول النامية لتحديات العولمة:

إن الدول النامية وإن اختلفت مع بعضها البعض فيما يخص ظروفها السياسية، وأيضا وجود تباين فيما يخص تجاربها ومخططاتها التنموية (خاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية). إلا أن هناك حد أدنى من الخصائص المشتركة تتميز بها اقتصاديات هذه البلاد خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن هذه الخصائص تسهم بشكل مباشر في خلق الاختلالات الاقتصادية، ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

1. انخفاض المستوى المعيشي: تعاني العيد من البلدان النامية من انخفاض المستوى المعيشي لغالبية السكان (يصل إلى حد التدهور في بعضها)، وذلك يعود إلى انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه. وعموما فالأمم المتحدة تستخدم كمؤشر كمي أرقام الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه مقاسا بالدولار (جمال الدين لعويسات، د.ت ،ص14). ويعود السبب في انخفاض الدخل القومي في هذه الدول إلى: ضعف استغلال جزء كبير من الثروات، كذلك الزيادة الكبيرة في عدد السكان وما يصحبه من نقص في التغطية الصحية وزيادة نسبة الأمية، وانتشار البطالة بشكل كبير (خاصة البطالة المقنعة، والبطالة الموسمية)، وغيرها. كذلك يؤدي انخفاض الدخل القومي إلى انخفاض حاد في الادخار القومي والاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الفعلي لتشغيل الموارد المعطلة في هذه البلاد.

2. انخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية: يعود ذلك الانخفاض أو التدهور في مستوى الطاقة الإنتاجية في البلاد النامية إلى عدة عوامل من أهمها: انخفاض إنتاجية العمل إذا ما قورن بعناصر الإنتاج الأخرى. أيضا تأخر الفن الإنتاجي المستخدم حيث لا تزال تعتمد كثير من البلاد النامية على العمل اليدوي، وينقصها الخبرة الفنية والتنظيمية، مما أدى إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي عرقلة مسار التنمية.

3. التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: يتميز هيكل الصادرات في أغلب الدول النامية بالاختلال، وذلك بدرجات متفاوتة. ويرجع ذلك إلى ظروف تاريخية معينة، تم فيها اندماج الاقتصاديات المتخلفة آنذاك في السوق الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر، مما انجر عنه قيام نوع من التخصص الدولي، والذي بموجبه انحصر تخصص تلك الدول المتخلفة في إنتاج وتصدير المواد الأولية، بينما البلاد المتقدمة تتخصص في إنتاج السلع الصناعية(عصام نور، 2002م،ص31). و ابتداءا من عام 1950 طرح على بساط البحوث والدراسات المتعلقة بالتخلف والنمو من خلال الإشارة إلى ظاهرة « التبادل اللامتكافئ »، المعبر عنها خاصة من زاوية تدهور العلاقة النسبية بين أسعار الصادرات للسلع والمواد الخام التي تنتجها البلاد المتخلفة في مقابل أسعار السلع الصناعية التي تنتجها البلاد الرأسمالية(رمزي زكي، 1987م،ص87). وهو ما زاد من عجز الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات. وأدى إلى تفاقم الاستدانة الخارجية بعد ذلك لغرض تمويل الاستيراد، مما نتج عنه أزمة مديونية خارجية في بداية الثمانينات من القرن العشرين.

4. اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية: رغم الاعتماد الشديد على النشاط الزراعي (القطاع الزراعي) في الدول النامية، والذي يتميز بضعف إنتاجية العمل الزراعي، وأيضا فشل النمط التصنيعي، والمعتمد على مجموعة الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي الترفي وشبه الترفي (التي يقتصر استهلاكها على ساكني المدن، وأصحاب الدخول

المرتفعة). هذه الصناعات زادت من عجز ميزان المدفوعات بدلا من تحسين وضعه عبر الزمن، حيث أن تشغيل الطاقات الإنتاجية كان مرتبطا بانتظام تدفق الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار ودفع براءات وحقوق الاختراع ، إضافة إلى عدم استطاعة الدول النامية مواكبة سرعة التقدم التكنولوجي في هذه الصناعات، من هنا فقد شاخت تلك الصناعات وهي بعد في مرحلة الطفولة(رمزي زكي، 1987م،ص 92-93). إلى جانب عديد العوامل الأخرى التي جعلت من الهياكل الاقتصادية في اغلب البلاد النامية تتميز بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة في مقابل تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.

هذه السمات التي تزيد من عجز السياسات الاقتصادية القائمة على انجازها للأهداف الاقتصادية الكلية، سواءا فيما يخص المحافظة على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) أو التوازن الداخلي (بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي). مما يدرج عديد الدول النامية في قائمة البلدان الفقيرة و المتخلفة (اقتصاديات الجنوب الضعيفة) التي لا تمتلك المقومات الأساسية للنهوض و النمو الاقتصادي. اضافة الى فشل جهود أغلب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن رفع سعر الفائدة مثلا لم يؤد إلى جذب رؤوس أموال أجنبية أو الإبقاء على المدخرات المحلية، بسبب غياب المناخ الاستثماري الملائم، وخاصة مع عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، والتوترات الاجتماعية، وضعف السياسات التشريعية حيث في كثير من الأحيان تصنع القرارات الهامة بشكل فردي وبأساليب تحكمية. كذلك مسألة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية دون احداث اصلاحات اقتصادية هيكلية، سينجر عليها تفاقم التدهور الاقتصادي بسبب فتح الأسواق الداخلية و عدم قدرتها على المنافسة للمنتجات الخارجية، و اضعاف دور الدولة. ممـا سبق ذكره يستوجب على الدول النامية القيام باتخاذ مجموعة من التدابير و التحضيرات لتهيئة المناخ للاستجابة لمتطلبات العولمة الاقتصادية، و التمهيد للدخول في منظمة التجارة العالمية أهمها:

1. تحقيق التنمية العادلة التي لا تهدف فقط الى التقليل من مخاطر العولمة الاقتصادية و إنما تهدف لإعادة النظر في توزيع الدخل لصالح العمل والأجر (العدالة في توزيع الدخل)، والحفاظ على مناصب الشغل وتحسين ظروف المعيشة والحياة، لترقية و تحسين ظروف و ثقافة و خصوصيات الرأسمال البشري الذي يعد أحد أهم ركائز التنمية و النهوض بالاقتصاد الوطني.

2. العمل على تطوير الطاقات الإنتاجية البلدان النامية وأساسا الصناعية منها، و إعادة توجيه الرأسمال للإنتاج المنشئ للقيمة المضافة من خلال تشجيع الاستثمار الحقيقي و ليس الاستثمار في الأوراق المالية، فالإنتاج المادي هو وحده محرك للنمو والمنشئ لمناصب للشغل. و التقليل من الاعتماد على مالية السوق و الريع.

3. وضع البرامج التنموية الكفؤة لترقية عملية التكامل بين مختلف القطاعات الصناعية و الزراعية و الخدماتية، و التركيز على تنمية الموارد المحلية، مما يزيد من التماسك و القوة للاقتصاد المحلي، و التقليل التبعية للخارج و التوجه نحو مشروع الاعتماد على الذات.

4. استخدام مختلف وسائل الدعم الحكومي و الحمائية الممكنة خلال فترة التنمية لضمان تحسين مستويات النمو الاقتصادي و التهيؤ لعملية فتح الأسواق أمام المنافسة الأجنبية. هذا دون اقصاء الدور الايجابي للقطاع الخاص، بالعمل على خوصصة وسائل الانتاج و الخدمات بشكل تدريجي، لكي تستجيب العملية للظروف الموضوعية لكل مشروع أو صناعة. و الابتعاد عن القرارات مفاجئة و الإجراءات التحكمية التي تم اعتمادها في غالبية الدول النامية تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية، أو بسبب التقليد أو على اعتباره حل لتجاوز خسائر المشروعات الحكومية ونقل أعبائها المالية إلى القطاع الخاص.

5. تفعيل الدور المؤسساتي و دعم الهيئات الرقابية، و محاربة الفساد المالي و الاداري الذي يعد من أخطر العوامل المؤدية الى نتائج اقتصادية سلبية و اعادة افشال مشروع التنمية الاقتصادية، و واقع الحال أصبح يفرض القيام باتخاذ قرارات سيادية للخروج الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعانيها الدول النامية.

الخاتمـــة:

الاستنتاج الأساسي أن العولمة أو سياسات الانفتاح الاقتصادي ما هي إلا أحد الوسائل التي تتبعها البلاد الرأسمالية المتقدمة، أو تفرضها على الدول النامية، لتسويق السياسة الاقتصادية الرأسمالية عبر مختلف دول العالم وخاصة تلك التي كانت تتبع النهج الاشتراكي. ذلك استمرارا لفرض سيطرتها تفاديا لبروز تجارب تنموية بالاعتماد على الذات، قد تشكل في المستقبل نماذج أو مشاريع وطنية تحدّ من توسع النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وتقلل من فوائده.

هذا ما يزيد من حتمية مسألة القيام بإصلاحات و تعديلات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن الطرق إلى الإصلاح قد تكون متعددة و طويلة. ولكن المهم أن يتم توظيف كل الطاقات والإمكانيات وكل ما تمتلكه الدول النامية من مصداقية البرامج والقدرة على تنفيذها لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

المـراجع:

1. Régis Bénichi ,(2008), Histoire de la Mondialisation , vuibert, paris, France, page 07.
2. هيفاء عبد الرحمن التكريتي،(2010م)، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 26.
3. مصطفى محمد العبد الله الكفري: " العرب و العولمة (المنعكسات الاقتصادية)"،
4. كتـاب: فضيل دليو (و آخرون)، الجزائر و العولمة ،(2001م)، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، ص 253.
5. نوري منير ،(2010م)، السياسات الإقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص2 – 9.
6. شذا جمال خطيب،(2008م)، العولمة المالية ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ، ص 15- 16.
7. السيد يسين و آخرون ،(2001م)، العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 26.
8. ماجد شدود،(1998م)، العولمة مفهومها و مظاهر و سبل التعامل معها، مطبعة اليازجي، دمشق، سوريا، ص 13.
9. جلال نوري السعدون،(2009م)، العولمة. إلى أين، دار اليقظة الفكرية، دمشق، سوريا، ط1 ،ص 116.
10. المرجع نفسه ص 112.
11. مصطفى العبد الله الكفري،(2008م)، عولمة الاقتصاد و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ص80.
12. محمد الأطرش،(2000م):" حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مجلة المستقبل العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد10، ص 9 .
13. محمد ابراهيم عبد الرحيم،(2009م)، العولمة والتجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، مصر ، ص13- 14.
14. نوري منير ،(2010م)، مرجع سبق ذكره. ص13.
15. أحمد عبد العزيز و آخرون ،(2011م): " العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية "، مجلة الادارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 86، ص68.
16. رمزي زكي،(1999م)، العولمة المالية: الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي ، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر ، ص 63- 65.

17. عبد الحميد عبد المطلب،(2008م)، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 365- 366.
18. المرجع نفسهص365.
19. أحمد عبد العزيز. وآخرون،(2011م) ، مرجع سبق ذكره ص71.
20. فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان،(2015م)، العولمة الاقتصادية، دار الاعصار العلمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، ص 56.
21. سهام الدين خيري،(2012م) ، " العولمة الاقتصادية و متطلبات التنمية و النهوض في الدول النامية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد 29، ص41.
22. المرجع نفسه.ص41.
23. تقرير التجارة و التنمية،(2014م) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف .
24. سهام الدين خيري، مرجع سبق ذكره.ص 41.
25. تقرير الأونكتاد، (2015م) ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف .
26. التقرير الاقتصادي السنوي (2010م)، حول الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، إجمالي الديون الخارجية ، ص 75.
27. موقع البيان الاقتصادي: الرابط على الانترنت http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2013-09-28-1.1968490 تاريخ الاطلاع: 2017/03/04، 19:30.
28. جمال الدين لعويسات،(د . ت)، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر، ص 14.
29. عصام نور،(2002م)، دول العالم الثالث وتحديات القرن الحادي والعشرون ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية– مصر، ص 31.
30. رمزي زكي،(1987م)، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية و ضراوة الواقع و الشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر و الترجمة و التوزيع، الكويت ، ص 87.
31. المرجع نفسه ص 92- 93.